

Distr.: General
15 October 2007
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الثانية والستون
البنود ٥٠ و ٥٤ (أ) و ٥٤ (ب) و ٥٤ (ج) و ٥٥ و ٥٨ (أ) و ٦٠ و ٦٤ (أ) و ١١٩ من جدول الأعمال
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد
التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس
لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية
التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من
الكوارث
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (موئل الأمم المتحدة)
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم
المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب
والبحث
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
التنفيذ والدعم الدولي
الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق
عبر المحيط الأطلسي



رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إلى سعادتكم لأحيل إليكم الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر التي وجهها إليكم وزير الخارجية، فرانسيسكو إ. لينس، والتي أعرب لكم فيها عن شكره على الدعم القيم الذي قدمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إسهاماً منها في الإعداد للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، المعقود بالسلفادور يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، وبناء على تعليمات من حكومتي، أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة ووثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيجري بنيويورك يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(توقيع) كارمن ماريا غياردو هرناندس

السفيرة

الممثلة الدائمة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

أتوجه إليكم بهذه الرسالة لأعرب لكم عن تحياتي ولأشكركم على الدعم القيم الذي قدمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إسهاماً منها في الإعداد للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد بنجاح كبير في بلدنا يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والذي مثلت فيه الأمم المتحدة تمثيلاً جيداً جداً إذ مثلها السادة أوسكار دي روخاس، وريكاردو إسبينا، وكريستيان أوسا.

وشهد هذا المؤتمر مشاركة أكثر من ٦٧ وفداً، يمثل ٤٠ وفداً منها بلدان مانحة وبلدان مستفيدة من التعاون من فئة البلدان المتوسطة الدخل وأكثر من ١٧ وفداً منها منظمات دولية ومؤسسات مالية، وقد شاركت مشاركة نشطة جداً على مدى يومين من المناقشات المكثفة، التي أفضت إلى أربع حلقات عمل تناولت المواضيع التالية: التعاون المالي، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون من أجل تنمية المؤسسات والسياسات العامة للتنمية الاجتماعية، والتعاون من أجل التنمية التكنولوجية وتعزيز المزايا التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل.

ونرى أن هذا المؤتمر حقق نتائج إيجابية جداً إذ توصلنا إلى اعتماد توافق في الآراء يسعى إلى توعية المجتمع الدولي بأهمية مواصلة دعم البلدان المتوسطة الدخل في جهودها لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يحث المجتمع الدولي على بحث معايير جديدة لمنح المساعدة للبلدان المتوسطة الدخل والعمل على تنفيذ آليات جديدة ومبتكرة لجعلها تستفيد من التعاون المطلوب لتدعيم الأشواط التي قطعتها على طريق تحقيق التنمية.

ويجدر بالإشارة أن كافة المشاركين أيدوا على نطاق واسع قرار إدراج هذا الموضوع في جداول أعمال المنظمات والمؤسسات الدولية ليتسنى تناول هذا الموضوع الهام تناولاً إيجابياً واتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن استجابة لذلك.

ومن هذا المنظور وفي ضوء أهمية العمل الذي يتم في إطار الأمم المتحدة، نرى أن الوقت مناسب، لدى الإعداد لاجتماع متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لأن تكون للأمانة العامة للأمم المتحدة ولاية تشريعية للمساعدة في بلورة هذا الموضوع وإدراج هذا البند في جدول أعمالها.

ولهذه الغاية وبغية إطلاع كافة أعضاء الأمم المتحدة، يسرني إحالة نسخة من "توافق آراء السلفادور" وموجز تنفيذي يعرض بصورة عامة ما طرحناه من أفكار بشأن موضوع التعاون الإنمائي الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل (انظر الضميتين الأولى والثانية). وفي وقت لاحق، سنرسل للغاية ذاتها تقريراً يوجز ما تناولته المناقشات من مواضيع.

واستناداً إلى ما سبق، أرجو ممتناً تعميم هذه الوثائق باعتبارها من وثائق الجمعية العامة ووثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي سيجري بنيويورك يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وفي حالة الجمعية العامة، أرجو إيراد هذه الوثائق خلال الدورة الثانية والستين ضمن الوثائق المتصلة بالبند ٥٠؛ و ٥٤ (أ) و (ب) و (ج)؛ و ٥٥؛ و ٥٨ (أ)؛ و ٦٠؛ و ٦٤ (أ)؛ و ١١٩ من جدول الأعمال.

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أرجو تعميم هذه الوثائق خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ في إطار البند ٦ (أ) من جدول الأعمال، وكذا في إطار الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨.

(توقيع) فرانسيسكو إ. لينس
وزير الخارجية

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

توافق آراء السلفادور بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل بالسلفادور يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأتى هذا المؤتمر متابعاً للمؤتمر المعقود بشأن الموضوع ذاته في مدريد يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.

وسعى هذا المؤتمر إلى تحديد خصائص البلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية والإمعان في تحديد دوافع التعاون ونهجه ومضامينه وأدواته لكفالة استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات هذه البلدان بطريقة أنسب وبقدر أكبر من التخصص. وكان المؤتمر أيضاً مناسبة للتعمق في دور مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل من خلال النظر في دور الجهات المانحة والوكالات الدولية والبلدان المستفيدة.

وتناول المؤتمر بصفة رئيسية الجوانب التشغيلية والتنفيذية للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل وكذا آثارها على نظام التعاون الدولي. وسعى إلى إذكاء وعي الجهات المانحة الدولية بأهمية استمرار دعم البلدان المتوسطة الدخل في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة بإدراج التعاون معها في جدول أعمال المجتمع الدولي.

وتعكس هذه الوثيقة، التي اعتمدت لبلوغ هذه الأهداف، توافق الآراء الذي توصل إليه جميع المشاركين في المؤتمر.

نحن، رؤساء الوفود، المجتمعون في السلفادور، بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، نرى ما يلي:

- ١ - أن التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب يقوم على مسلمة أساسية من مسلمات التعاون الإنمائي ألا وهي القضاء على الفقر؛
- ٢ - أن بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً يقتضي تعزيز الدعم المقدم للبلدان المتوسطة الدخل ووضع آليات تعاون جديدة ومبتكرة لدعم جهود هذه البلدان؛
- ٣ - أن تنمية البلدان المتوسطة الدخل تتأثر بفعل أوجه التفاوت الداخلية وأن الحكومات هي المسؤولة بصفة رئيسية عن معالجتها بدعم من الجهات المانحة في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وهذا يشكل عنصراً هاماً لتنميتها؛

- ٤ - أن الاتفاقات الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة تكتسي أهمية خاصة، وتحدد هذه الاتفاقات خمسة مبادئ أساسية هي الملكية والتنسيق والمواءمة وإدارة النتائج والمساءلة المتبادلة؛
- ٥ - أن توافر نظام تعاون دولي متنسق وفعال يقتضي دعم البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الإنمائية، لتتطد مكاسبها على طريق التقدم، وتتلافى التراجع والانتكاس، وهذا ليس لأهمية البلدان المدرجة ضمن هذه الفئة فحسب ولكن أيضا لما يمكن أن يكون لتنميتها من آثار إيجابية على النظام الدولي برمته؛
- ٦ - أن تنوع ظروف البلدان النامية وخصائصها واحتياجاتها يدعو إلى النظر في اعتماد معايير أخرى تضاف إلى الدخل الفردي بغية تخصيص موارد التعاون الدولي بطريقة أنسب تحدد الأهداف بطريقة أدق في إطار مواءمة وتنسيق التعاون الدولي؛
- ٧ - أن خصوصيات البلدان المتوسطة الدخل تستلزم مراجعة أشكال وأدوات التعاون والتمويل الدوليين وكذا إعادة تحديد دور الفاعلين في نظام التعاون الحالي، وفقا للسياسة العامة لكل بلد على حدة؛
- ٨ - أن من سبل التعاون الدولي الإضافية النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق العمل أكثر على دعم أشكال التعاون الأفقي والثلاثي الأطراف؛ وكذا دعم عمليات التعاون الإقليمي، في مجالات الحوار الاجتماعي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والتعاون المالي، والمساعدة التقنية؛
- ٩ - أنه يجدر إفساح المجال على نطاق أوسع لإسهامات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بتشجيع وتعزيز الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمساءلة والشفافية، وبرامج بنود التمويل التكميلية، والآليات المالية الجديدة والمبتكرة؛
- ١٠ - أن أهمية ظاهرة الهجرة وأثرها على النمو والعدالة الدولية تستدعي التزام البلدان بتبني إدارة مسؤولة لتدفقات المهاجرين بحيث يتم تعظيم فوائدها في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛
- ١١ - أن من اللازم، نظرا لوجود أموال عامة عالمية وآثار ذلك على تنمية البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من التعاون الدولي، أن تتوفر آلية ملائمة للتعاون الدولي لمواجهة هذا التحدي؛
- ١٢ - أن التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل يتطلب بذل جهد مشترك على الصعيد الدولي مع هيئات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وإجراء حوار مثمر بحيث يكون

للبلدان المتوسطة الدخل صوت أقوى وتشارك مشاركة أكثر فعالية في اتخاذ القرارات في المؤسسات المتعددة الأطراف، حتى تراعى مصالحها بالشكل المناسب، وبخاصة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية. ويلزم أيضا بذل جهد أكبر لكي تراعى مصالح البلدان المتوسطة الدخل كما ينبغي في المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتخذ قرارات اقتصادية دولية.

واستنادا إلى الاعتبارات التي تقدم ذكرها، فإننا قررنا أن نحث المجتمع الدولي على القيام بما يلي:

- ١ - مواصلة توفير التعاون للبلدان المتوسطة الدخل للنهوض بالجوانب الأساسية لتنميتها؛
- ٢ - دعم الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان المتوسطة الدخل حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر والتصدي للامساواة؛
- ٣ - مراعاة معايير أخرى تضاف إلى معيار الدخل الفردي بغية تخصيص موارد التعاون الدولي استنادا إلى خصائص البلدان المتوسطة الدخل، وذلك لصوغ استجابات فعالة تراعي ظروف واحتياجات كل بلد على حدة؛
- ٤ - تشجيع اعتماد أدوات وطرائق جديدة ومبتكرة لتوفير التعاون والتمويل الدوليين للبلدان المتوسطة الدخل تتضمن برامج جديدة للمساعدة تضاف إلى التدفقات الحالية من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتقديم مساعدة فعالة لها فيما تبذله من جهود للحد من الفقر وأوجه اللامساواة، وكذا تشجيعها على التنمية بطريقة مستدامة وتدعيم ما أحرزته من تقدم؛
- ٥ - العمل أكثر على دعم صيغ التعاون الأفقي والثلاثي الأطراف، وكذا دعم عمليات التعاون الإقليمي بين البلدان المتوسطة الدخل؛
- ٦ - إيلاء اهتمام خاص لمسألة التعاون الإنمائي الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل وإدراجها في جداول أعمال المنتديات والمنظمات الدولية، والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، والنظام المالي الدولي، بغية وضع سياسات شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل وتنفيذها بطريقة مشتركة وفعالة؛
- ٧ - مواصلة جهود التحليل والمناقشة من أجل النهوض بتعاون يكون له تأثير فعال وناجح في عملية تنمية البلدان المتوسطة الدخل، في إطار التضامن الدولي؛

٨ - تشجيع سياسات ترمي إلى توفير فرص العمل والعمل اللائق للجميع وإلى تحسين الفرص بحيث يحظى الرجل والمرأة بعمل منتج في ظل الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية.

ونشكر السلفادور، شعباً وحكومة، على حفاوة استقبالها وعلى مبادراتها وتنظيمها لهذا المؤتمر.

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

السلفادور، ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

موجز تنفيذي

لكفالة الاتساق والفعالية في التقدم على طريق التنمية، من الضروري لنظام التعاون الدولي أن يعتمد آليات مرنة لتشجيع ودعم الجهود التي تبذلها كافة البلدان في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن احتياجات ومتطلبات البلدان المتوسطة الدخل تختلف عن احتياجات ومتطلبات البلدان الأفقر. ولذا، يجب أن تكون أهداف واستراتيجيات التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل مختلفة أيضا. وهذا يقتضي بذل جهد خلاق لتحديد أنسب مجموعة من سياسات وأدوات التعاون لهذه الفئة من البلدان.

ويقطن البلدان المتوسطة الدخل ٤٧ في المائة من سكان العالم، وبها ٤١ في المائة من الفقراء الذي يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ويتسم النمو الاقتصادي في عدد كبير من هذه البلدان بعدم الاستقرار. وهو أمر غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، بل وإلى تراجع مستويات التنمية بها. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تعاني هذه البلدان من ضعف بيئي كبير ومن كوارث طبيعية متكررة، مما يزيد من صعوبة الاستثمار على طريق التقدم.

وثمة أسباب عديدة تدعو إلى زيادة الحزم في تقديم الدعم الدولي للدول المتوسطة الدخل. أولها أن تقدم هذه الفئة من البلدان يساعد على تحقيق استقرار وزيادة نمو الاقتصاد العالمي. وثانيها أن اتباع سياسة أكثر فعالية في مجال التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل يبدو أمرا ضروريا لتخفيض مستويات الفقر في العالم بسرعة. وثالثها أن هذا الدعم ضروري للحيلولة دون حدوث تراجع في المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتوسطة الدخل. ورابعها أن من شأنه تدعيم أقطاب التنمية في شتى مناطق العالم النامي. وخامسها أنه سيسر توفير الخدمات العامة الدولية من قبيل الوقاية من الأمراض المعدية، وصون السلام، والاستقرار المالي، واستدامة البيئة. وأخيرا، فإن من الضروري تجنب الحوافز المضرة والخطر المعنوي الذي ينطوي عليه استثناء البلدان، التي حققت بفضل جهودها تحسنا ملحوظا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، من الاستفادة من نظام التعاون.

وفي الواقع، فإن حالات البلدان المتوسطة الدخل تختلف اختلافا كبيرا، وتستحق كل حالة إجراء دراسة متعمقة بشأنها. لكن يمكن الإشارة إلى أربع مسائل باعتبارها عناصر جوهرية للتقدم الفردي والجماعي للبلدان المتوسطة الدخل: '١' تدعيم مؤسسات فعالة قادرة على بلورة عمل جماعي مناسب؛ و'٢' الحد من ضعفها المالي الخارجي باقتران مع تعزيز نظمها المالية الداخلية؛ و'٣' تحسين قدرتها التنافسية من خلال تشجيع تحولها الاقتصادي وتطويرها التكنولوجي؛ و'٤' الاستفادة على وجه أفضل من الفرص الإنمائية التي تتيحها الهجرة. وقد برزت هذه المسائل الأربع في المناقشات التي دارت خلال المؤتمر الأول بشأن البلدان المتوسطة الدخل المعقود بمديرد يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.

وكما يدافع بقوة عن مواصلة التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، من الضروري أيضا أن تشجع هذه البلدان على المشاركة بنشاط في جهود المساعدة الدولية بالاستفادة من إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فبقدر تزايد خبرتها في مجال التنمية، ينبغي لها أن تقوم بدور أكبر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الأخرى.

وسوف يستتبع هذا التزايد في مشاركة البلدان المتوسطة الدخل إدخال إصلاحات على نظام التعاون الدولي، بمشاركة فعالة من جميع أصحاب المصلحة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما في إصلاح المعونة إذ تم النظر في مبادئ أساسية لزيادة فعالية المعونة، من قبيل الملكية، والمواءمة، والتنسيق، وإدارة النتائج، والمساءلة المتبادلة. غير أن أوجه عدم التماثل في العلاقة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة لا تزال تلقي بظلالها على التعاون. ويجب الاعتراف بأن العالم النامي قد أصبح أكثر تنوعا وتعقيدا، وهذا يعني أن من الضروري تحويل الاستجابات في مجال التعاون الدولي بحيث تراعي الظروف والاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة. وهذا لا ينبغي أن يفضي إلى سياسات متدرجة جامدة بل إلى استراتيجية تدرجية في التعامل مع هذه البلدان. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية على مبادئ توجيهية لتقديم المعونة لمجموعات متجانسة نسبيا من البلدان النامية تراعي عوامل أخرى ولا تقتصر على الناتج المحلي الإجمالي.

ونظرا لما للمعونة من وزن محدود في الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل، فلا يرحح أن تكون عاملا رئيسيا في استراتيجياتها الإنمائية. لكن يمكن أن يكون لها دور هام في تيسير الإصلاحات أو باعتبارها آلية للتخفيف من حدة القيود المالية للبلد المعني.

ويتمثل جزء هام من أنشطة التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل في توفير خدمات المشورة والمساعدة التقنية، والمساعدة في وضع السياسات وتعزيز المؤسسات. وتبين التجربة في هذا الصدد أن من الضروري تجنب أخطاء الماضي، من قبيل '١' النقل الآلي لخبرات المانحين دونما مراعاة لظروف وأحوال البلدان المستفيدة؛ و'٢' الاعتماد المفرط على الأفراد الأجانب؛ و'٣' السعي إلى تحقيق النتائج بصورة فورية في عمليات تقتضي التدرج لبلوغ تمامها؛ و'٤' قلة إدراك مفاتيح النجاح في تحقيق التغيير المؤسسي.

وينبغي أن يطرق التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل مجالات جديدة مثل '١' دعم التطور العلمي والتكنولوجي؛ و'٢' الاتفاقات الرامية إلى تعزيز الاستثمار الدولي؛ و'٣' تحسين شروط الوصول إلى الأسواق؛ و'٤' السياسات والتدابير الهادفة إلى إيجاد بيئة دولية أكثر استقراراً؛ و'٥' مواءمة الأطر التنظيمية التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية؛ و'٦' دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف.

ومن بين سبل تشجيع زيادة دور البلدان المتوسطة الدخل في نظام التعاون تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا التعاون له مزايا عديدة، من بينها '١' القرب الاقتصادي والجغرافي والثقافي الأكبر للبلدان المعنية؛ و'٢' الشعور الأقوى بالملكية الذي تغذيه العلاقات الأفقية؛ و'٣' قلة تكاليف التدخل بالمقارنة مع التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب؛ و'٤' زيادة حجم الموارد المتاحة للتعاون لدرجة اعتبار التعاون الجديد تكملياً؛ و'٥' الفائدة المزدوجة التي تجني من تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية للجهات المانحة (التي تستعد لتقديم المساعدة) وللجهات المستفيدة. وكل هذا يدعو إلى توفير دعم إضافي في مجال التعاون الثلاثي الأطراف يكفل مستوى كافياً من الموارد لهذا الغرض. وهناك مجال لتحليل وتقييم هذا النوع من التعاون وطرائقه للحصول على معلومات منتظمة عن التقدم المحرز والممارسات الجيدة في شتى نماذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف.

وعلاوة على التعاون الثنائي فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع التعاون الثلاثي الأطراف، هناك حاجة إلى تعزيز جهود البلدان المتوسطة الدخل في إطار أنظمة التعاون الإقليمية. وقد تم هذا التعاون في الماضي في مجالات بناء السلام، والعمل الإنساني والتعمير، والتعاون التقني، والحوار بشأن الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية. وبإيجاز، فإن هذه النهج تعكس جميعها تنوع الأبعاد والابتكار في عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفيما يتعلق بإعداد الدعم الدولي، من الهام أن ترمج البلدان المتوسطة الدخل أهداف سياستها العامة، أي استراتيجيتها الإنمائية الوطنية التي ستوجه تعاونها الخارجي. وسيسهم هذا في تعزيز الشعور بملكية البرامج المدعومة، وتوفير إطار أنسب لعمل الجهات المانحة، وتشجيع هذه الجهات على الانضباط في إطار جهد منسق.

وأيا كانت أشكال تعاون المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف مع البلدان المتوسطة الدخل، يبدو من المناسب إجراء دراسة لتحديد الأدوات، وتقييم الخبرات، واستخلاص الممارسات الجيدة والتوصيات. وهذه مهمة يمكن أن تضطلع بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع ممثلي البلدان المتوسطة الدخل.

وفي الجدول الإنمائي للبلدان المتوسطة الدخل، ينبغي أن يكون التماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي من المواضيع ذات الأولوية. فقلة التماسك الاجتماعي وضعف المؤسسات يجعلان من الصعب على الحكومات إيجاد قاعدة مالية صلبة، مما يعوق بدوره جهودها من أجل تعزيز الحكم عن طريق تحقيق التقدم الاجتماعي والحد من اللامساواة. وفي مجال التعاون هذا، يجب الإقرار بأنه ليست هناك نماذج مؤسسية مثلى صالحة في كل الأحوال. فالاستجابات المؤسسية يجب أن يحددها السياق وأن تحظى بقدر كاف من التأييد في المجتمع. وفي بيئة تسود فيها مظاهر صارخة من اللامساواة، من الصعب على المؤسسات الوصول إلى درجة المصدقية والمشروعية اللازمة، مما يعكس أهمية بذل الجهود لتعزيز التماسك الاجتماعي والتقدم المؤسسي في آن معا.

ويكتسي تطوير الإدارة العامة، بالنظر إلى ما لها من تأثير على مجالات مؤسسية عدة، أهمية حاسمة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تعزز قدراتها في مجال إدارة التنمية عن طريق اتباع نهج ينحو نحو تحقيق النتائج والعمل على تخصيص الموارد بفعالية، بما في ذلك إيجاد خدمة مدنية تتسم بالاحتراف وتطبيق معايير مناسبة في مجالي التعيين والترقية، وكفالة الشفافية في استخدام الموارد بحيث يتم التقليل إلى أدنى حد من فرص الفساد، والحد من السلطات التقديرية، وتقليص حجم الأنظمة.

وتشير الدراسات بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية إلى وجود تنوع كبير في أنماط النمو الاقتصادي وخيارات الحماية الاجتماعية التي تختلف آثارها على درجة العدالة. وتكشف أيضا أن تعزيز العدالة له أثر إيجابي على تحقيق النمو واستدامته. ويقتضي التصدي للامساواة العمل على مستويين: '١' تعزيز العناصر العامة للتنمية والحماية الاجتماعية، وبخاصة باتخاذ إجراءات في المجالات التي يمكن أن يكون لها أكبر أثر على النمو الاقتصادي على الأمد الطويل، من قبيل توفير التعليم الأساسي والخدمات الصحية؛

و '٢' اتخاذ تدابير ذات أثر هيكلية للحد من الفقر والحفاظ على الدخل قصير الأجل لمواجهة صدمات الاقتصاد الكلي. وتشير التجارب على الصعيد الدولي إلى الحاجة إلى إيجاد شبكات للأمان الاجتماعي قبل حدوث الأزمات إذ إن من الصعب القيام بذلك في إبانها. وإلى جانب الحد من أوجه اللامساواة الاقتصادية، يحتاج العديد من البلدان المتوسطة الدخل إلى بذل جهود حاسمة للقضاء على أوجه اللامساواة القائمة على اعتبارات جنسانية وعرقية.

وحتى تحرز البلدان تقدما في الحد من أوجه اللامساواة وتقليص مستويات الفقر، فإنها بحاجة إلى نظام ضريبي يتسم بالفعالية والمرونة والعدالة ويمكنه أن يوفر للحكومة الموارد الكافية. وهذا يقتضي من العديد من البلدان المتوسطة الدخل إحداث تغييرات كبيرة ويستلزم قيام بلدان أخرى متوسطة الدخل بإصلاحات عميقة. وفي العديد من الحالات، ينبغي أن تلعب الضريبة على الدخل الفردي دورا أهم، وينبغي أن تعالج السياسة الخاصة بالضريبة على إيرادات الشركات المشكلات المتصلة بالقاعدة الضريبية، من قبيل أساليب تخفيض القيمة بشكل مفرط وغيرها من الحوافز الضريبية المغالى فيها. وفي إطار عملية الإصلاح أو التغيير هذه، يمكن أن يكون للتعاون الإنمائي دور يقوم به في ثلاثة مجالات على الأقل، وهي: '١' تصميم الإصلاحات، بحيث لا يولى الاهتمام لتجارب البلدان المتقدمة النمو فحسب بل أيضا لتجارب البلدان المتوسطة الدخل؛ و '٢' تعزيز إدارة الضرائب تقنيا ومؤسسيا، بوسائل منها تحسين الإحصاءات، وتدريب الموظفين، وكفالة الأداء العملي للمؤسسات؛ و '٣' التعاون الدولي في مجالات من قبيل الازدواج الضريبي والتهرب أو التملص من دفع الضرائب.

ولا غنى للبلدان المتوسطة الدخل عن تنمية أسواقها المالية الداخلية للإسراع بوتيرة نموها الاقتصادي، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل لصالح جميع مواطنيها، واكتساب مزيد من الاستقلالية في تصميم السياسات، وزيادة استفادتها من أسواق رؤوس الأموال الدولية. ويقتضي حسن أداء النظام المالي توافر مصارف فعالة وتنافسية. ويبدو أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أمر ضروري مثله مثل توفير إمكانية استفادة الناس عامة من النظام المصرفي الرسمي. ومن جهة أخرى، من الضروري إيجاد أدوات ائتمانية طويلة الأمد لتمويل الاستثمارات المتزايدة الحجم. ومن الممكن أن يسهم التعاون المتعدد الأطراف والشائفي في بناء سوق مالية فعالة ومأمونة، بالمساعدة في وضع إطار تنظيمي مناسب، إلى جانب هيكل ملائم للإعلام والتنظيم والإشراف.

وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، فإن كفالة حسن أداء النظام المالي الدولي برمته أمر جوهري أيضا. وقد أحرز بعض التقدم إذ اعتمد العديد من هذه البلدان آليات أفضل

لتطبيق تدابير تنظيمية وإشرافية احترازية من أجل تحسين قدرة الفاعلين الاقتصاديين على استيعاب مخاطر قراراتهم. بيد أن النهج المتبع لإعداد القواعد الدولية لا يزال غير مرض: فمشاركة البلدان النامية في هذا الإطار ضعيفة، ولا تراعي الأطر التنظيمية في جميع الحالات الخصائص المحددة للبلدان النامية، ويولى اهتمام ضعيف للدور المعاكس للدورات المرتبط بالمعايير الاحترازية ولكفالة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل المصرفي.

وقد كشفت الأزمات المالية الأخيرة أهمية توافر مؤسسات قادرة على ضخ السيولة في الاقتصادات، التي تواجه أزمة في السيولة، وإن كانت لا تعاني من مشاكل هيكلية حادة. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في هذا الإطار غير مرض. ويوفر مرفق الاحتياطات التكميلية لصندوق النقد الدولي استجابة متواضعة وغير كافية، بينما لا يزال خط رفع الاحتياطات، الذي يرجح أن يكون ذا فائدة كبيرة، قيد المناقشة. ومن الهام أيضا إيجاد إطار ملائم لمعالجة الديون السيادية.

ولا تزال المؤسسات المالية الدولية تفتقر إلى إطار فعال لمعالجة المشاكل الجديدة التي تطرح على مستوى الأسواق المالية العالمية، من قبيل تنظيم المشتقات المالية والاختلالات العالمية الهائلة. كما أن ثمة تشكيكا في مشروعية هذه المؤسسات بسبب هيكلها غير التمثيلي. وكثيرا ما يوجه هذا النقد إلى مؤسسات بريتون وودز رغم أن المشكلة أكثر حدة في مؤسسات أخرى من قبيل مصرف التسويات الدولية ولجنة بازل المعنية بالإشراف على النشاط المصرفي.

وإن من شأن نظام تجاري أكثر انفتاحا أن يزيد من الفعالية، ويسر الحصول على التكنولوجيات الجيدة، ويعزز التنافس في الأسواق المحلية، ويوفر إمكانيات تحقيق وفورات الحجم، ويساعد في التغلب على القيود الخارجية أمام النمو الاقتصادي. بيد أن فوائد انفتاح الأسواق لا تجنى تلقائيا أو فوراً إذ لا بد لتحقيق النتائج من وضع وتنفيذ سياسات تتيح التخصص على الصعيد الدولي وتعزيز التحول التكنولوجي والقدرة التنافسية على المستوى الاقتصادي.

وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، بذلت البلدان المتوسطة الدخل جهودا كبيرة لفتح أسواقها أمام العالم الخارجي. بيد أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة للغاية في تدفقاتها التجارية، فإنها لا تزال تمثل ١٩ في المائة فقط من تجارة السلع المصنوعة، وتظل صادراتها مركزة تركيزا شديدا من حيث الأسواق والمنتجات على السواء. وكل هذا يخلق بنية تتسم بضعف كبير. ولذلك، من الضروري التحول إلى التخصص في قطاعات أكثر حيوية، ذات

محتوى تكنولوجيا أكبر وقيمة مضافة أعلى. ولتيسير التقدم في هذا الاتجاه، ينبغي أن تقترن القواعد العالمية لمنظمة التجارة العالمية بالمرونة الضرورية لإفساح المجال أمام تطبيق السياسات الإنمائية المحلية. وهذا يستتبع التفاوض على استثناءات من بعض قواعد الاتفاقين المتعلقين بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تيسر نقل التكنولوجيا وتتيح تطوير القدرات المحلية. وهذا يعني أيضا تحديد آماذ بعيدة وتحسين ظروف الانتقال للبلدان المتوسطة الدخل، دون استثناءها من مراعاة القواعد المتفق عليها.

وتشكل الدرجة العالية من الحماية التي تحيط بها البلدان المتقدمة النمو أسواقها الزراعية، من خلال ما تفرضه من حواجز تجارية وما تمنحه من إعانات للإنتاج والتصدير، عائقا كبيرا أمام عدد هام من البلدان المتوسطة الدخل. ولا يجب أن تفضي جولة الدوحة إلى التقليل من الحواجز الجمركية فحسب بل إلى إزالة إعانات التصدير وتقليص برامج المساعدة التي تشوه الإنتاج الزراعي. وهناك بلدان متوسطة الدخل تفتقر إلى الموارد التقنية للمشاركة بشكل مريح في المفاوضات التجارية الدولية، وبإمكان التعاون الدولي أن يوفر، من خلال تقديم المساعدة التقنية، معونة فعالة في هذا الصدد.

ويتوقف تطوير القدرات التكنولوجية أساسا على إحداث تغييرات في الإنتاج، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز رأس المال البشري والمادي. ويكشف التنوع في حالات البلدان المتوسطة الدخل اختلافا في مستوى القيود التي يصطدم بها تنفيذ هذه المهام. وفي العديد من الحالات، يمكن أن يساعد النقل الدولي للمعارف بشكل ملحوظ في التغلب على هذه القيود. ويمكن أن يفيد كثيرا في هذا المضمار التعاون العلمي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من خلال جملة من الوسائل منها على سبيل المثال تنظيم البرامج المشتركة للتدريب والبحث، وتبادل الباحثين، والتواصل بين أفرقة ومراكز البحث. وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان للاستثمار الأجنبي دور كبير في قطاعات الصناعة العالية التكنولوجيا. ومن الهام اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، لكن ذلك ليس إلا خطوة أولى: إذ يجب إلى جانب ذلك إيجاد سياسات تدمج الاستثمار الأجنبي في النسيج الإنتاجي المحلي.

ومن الضروري توافر شبكة كافية من الهياكل الأساسية لكفالة تنمية الإنتاج، وحيوية التجارة الدولية، وتوفير الخدمات العامة الأساسية. وإضافة إلى مشكلة صيانة الهياكل الأساسية الحالية، تواجه عدة بلدان متوسطة الدخل تأخرا كبيرا في الاستثمار في الهياكل الأساسية. وقد يستتبع هذا بذل جهود كبيرة للحصول على التمويل العام (من خلال الإيرادات الضريبية أو الاقتراض) وتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، ينبغي إجراء إصلاحات في هيكل الأسواق وتنظيمها لجعلها أكثر اجتذابا للتمويل الخاص.

وفي العديد من البلدان المتوسطة الدخل، اقتضت مشاركة القطاع الخاص اعتماد أشكال تعاقد جديدة ومنح حقوق ملكية بصدد الهياكل الأساسية. ولكفالة فعالية هذه الآليات، من اللازم توافر إطار تنظيمي مناسب. وهذا الإطار يجب أن يحمي المستثمرين من التدخل التعسفي للحكومات، والمستعملين من حالات الهيمنة والاحتكار التي يفرضها الخواص.

ويتيح بناء الهياكل الأساسية فرصة لنشوء أسواق رأسمالية طويلة الأمد ولتوسيع حافظة مشاريع المستثمرين المحليين والأجانب. وينبغي في الوقت ذاته أن تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور أكثر فعالية في هذا الإطار بأن تيسر حصول البلدان المتوسطة الدخل على التمويل من خلال تقليلها من الشروط ومن تكاليف المعاملات وتبسيط الإجراءات.

ويواجه العالم مرحلة تاريخية جديدة تتميز بتدفقات كبيرة للمهاجرين. وهناك جزء كبير من هؤلاء المهاجرين يأتون من البلدان المتوسطة الدخل أو يقصدونها. ولكي يتم ضبط هذه التدفقات، من الهام أن يؤخذ في الاعتبار أن الهجرة '١' إذا أُديرت بطريقة سليمة يمكن أن توفر فرصا وتكون عاملا من عوامل تقدم البلدان والشعوب التي تعيش في الفقر والتي تقل فيها فرص تحسين مستوى الحياة؛ و '٢' أنها يمكن أن تخفف الضغوط على سوق العمل في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ و '٣' أنها يجب أن تخضع لضوابط تتماشى مع المعايير الأخلاقية التي تحكم جوانب أخرى من العلاقات الدولية. ولذلك، يجب أن تحرص البلدان المضيفة من أي اعتداء على حقوق الإنسان للمهاجرين.

ويدل وجود مجموعات كبيرة من المهاجرين في حالة غير قانونية على أنه ليس هناك دوما توافق بين احتياجات العمل وسبل الدخول بطريقة قانونية إلى البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع البلدان المضيفة سياسة عقلانية لمنح تصاريح الإقامة والعمل بما يلي الاحتياجات الفعلية في سوق العمل بها. وبدورها، ينبغي أن تتعاون بلدان المنشأ من خلال اعتماد سياسات الإدارة المنظمة للهجرة وإعادة مواطنيها إلى الوطن. وفي هذه الحالة الأخيرة، ينبغي أن يتوخى التعاون الدولي مساعدة بلدان المنشأ على تعزيز مؤسساتها حتى تكون قادرة على تنفيذ سياسة شاملة ومسؤولة لضبط الهجرة. وينبغي أن يكون الهدف هو زيادة الاستفادة من الفرص التي تتيحها الهجرة المؤقتة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تقتصر العملية بالعناصر التالية: '١' التفاوض على ترتيبات لتحويل مستحقات الضمان الاجتماعي؛ و '٢' الاستفادة من الفرص التي تتيحها الهجرة المؤقتة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تقتصر العملية التجارية في الخدمات؛ و '٣' تبسيط إجراءات القبول ومنح تصاريح العمل؛ و '٤' تجويد المعلومات وتحسين المتابعة في البلدان المضيفة؛ و '٥' تخفيض تكلفة العودة.

ويسجل ارتفاع مستمر في الحوالات المالية إلى البلدان النامية، وتبلغ حالياً ٢٠٠ مليون دولار في السنة. وتسهم هذه الحوالات مساهمة هامة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل في مواجهة القيود الخارجية وإتاحة زيادة حجم الواردات. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى زيادة قيمة العملة الوطنية وفقدان القدرة التنافسية. ومن منظور الجهات المتلقية، يبدو أن بعض الفوائد تجنى على المدى الطويل: فإلى جانب الاستثمار في تنمية الإسكان، يتم صرف جزء هام من الحوالات على التعليم والصحة. وتحد هذه الحوالات أيضاً من ضعف الجهات المتلقية. على أنه يمكن استغلال هذه الحوالات بقدر أكبر من الفعالية مع الحفاظ على حرية الاختيار للأسر: '١' إذ يمكن إكمال الحوالات بمنح حكومية موقوفة على الاستثمار الاجتماعي أو في الهياكل الأساسية. بمجموعات المنشآت؛ و '٢' يمكن تقديم مساعدة تقنية للأسر لمساعدتها على استغلال الأموال في مؤسسات أسرية أو تعاونية؛ و '٣' يمكن تشجيع المهاجرين وأسرهم على الاستفادة من النظام المصرفي في البلد المضيف وفي بلدهم الأصلي على السواء؛ و '٤' يمكن بلورة برامج وأدوات مالية مصممة تحديدا لتعزيز استثمارات المهاجرين في بلدانهم الأصلية.